

"اللقاء الشيعي اللبناني" يناقش وثيقة الخميس: السيادة والاستقلال مرتبطان بالوحدة الداخلية

بدعوة من "اللقاء الشيعي اللبناني" انعقد الخميس المقبل 21 نيسان الجاري، لقاء عام في حضور العلامة السيد محمد حسن الامين وعدد من الشخصيات والوجوه الشيعية. ووزعت اللجنة التحضيرية للقاء وثيقة للمناقشة جاء فيها:

"يعيش لبنان اليوم استحقاق السيادة والاستقلال واختبار الوحدة الوطنية، وقد نشأت الاقدار ان يحدث هذا الامر اثر فاجعة وطنية كبرى، تمثلت باغتيال الرئيس الشهيد رفيق الحريري، سرعان ما استحالت رافعة خلاص وطني، فأين نحن الآن، كمسلمين شيعة لبنانيين، من هذين الاستحقاق والاختبار، وما هي مرجعية تفكيرنا وموقفنا حيال ذلك؟ نؤمن بأن وثيقة الوفاق الوطني في الطائف - وقد باتت في صلب الدستور - هي المرجعية الاساسية لموقفنا واختياراتنا الوطنية بعد الحرب، فهذه الوثيقة لم تضع حدا للقتال الداخلي فحسب، بل شكلت الاطار التوافقي التعاقدى بين جميع اللبنانيين لانضمام عيشهم المشترك في ظل دولة واحدة، سيدة حرة مستقلة، وفي وطن نهائي لجميع أبنائه عربي الهوية والانتماء.

وإذا كنا نؤمن بذلك ايماننا راسخا، فاننا نعتقد بقوة انه لا يحق لأي فئة لبنانية ان تتراجع عن هذا الاتفاق او تعدل فيه بقرار من جانب واحد، كما نعتقد ان كل التطورات التي حدثت منذ الاتفاق حتى الآن، بما في ذلك الاندحار الاسرائيلي عام 2000 والانسحاب السوري الجاري الآن، لا تشكل أي مسوغ لاعادة النظر في الاتفاق، او البحث عن بديل منه. وإذا كان بعض التطورات الكبرى من شأنه وعادته ان يحدث تغييرا في توازن القوى بين أحزاب وتيارات سياسية متنافسة داخليا - وهو أمر طبيعي - فإن ما جرى ويجري ينبغي الا يخل بأساس الصيغة الوطنية الجامعة، ممثلة باتفاق الطائف الذي لم يقم أصلا على ميزان القوى المتغير وانما على قوة التعاقد الميثاقى المستمر.

من هنا نرى ان حقوق الطائفة الشيعية، في اطار النظام اللبناني، محفوظة اصلا في الدستور وفي اتفاق الطائف، ماداما محفوظين ومصونين من التجاوز والتشويه. وهي، أي تلك الحقوق، ليست في حاجة الى ضمانات من خارج الوفاق الوطني، كما انها ليست وقفا على صعود قوة سياسية معينة في الطائفة وهبوطها، شأنها في هذا شأن الحقوق العائدة لأي طائفة اخرى.

في اختصار، فاننا لا نرى في ما يجري اليوم، أي تهديد لمصلحة الطائفة الشيعية، بل نرى - على العكس من ذلك - ما ينبغي ان يحملنا جميعا على الاستبشار بقرب الخلاص الوطني، استنادا الى أربع وقائع كبرى باتت في رصيد جميع اللبنانيين من دون استثناء:

أولا: اندحار جيش الاحتلال الاسرائيلي

عام 2000 بفعل المقاومة الباسلة وبموجب القرار 425، وهي المقاومة التي كان للشعبة اللبنانيين شرف تصدورها وللبنانيين عموما فضل احتضانها ودعومها.

ثانيا: الانسحاب السوري الجاري الى ما وراء الحدود، الذي كنا نتمنى ان يتم بعيد الانسحاب الاسرائيلي بموجب اتفاق الطائف، ولكن تأخيرته الى اليوم أدى الى ان ينفذ بموجب القرار 1559.

ثالثا: اجماع القوى السياسية اللبنانية، من مختلف الاتجاهات، على ان المرجعية الصالحة الوحيدة لاعادة ترتيب البيت اللبناني هي الدستور واتفاق الطائف، نصا وروحا، مع أهمية تصحيح الخلل الناجم عن سوء تطبيقهما في الاعوام الماضية.

رابعا: وهي في نظرنا أهم الوقائع على الاطلاق، انبعث حيوية وطنية شاملة، دفعت بمئات الوف المواطنين، من مختلف المناطق والفئات والاعمار، الى التعبير الواضح عن تجاوزهم عمليا ونفسيا اصطفايات الحرب ورواسبها، وعن تمسكهم بالسيادة والاستقلال والتغيير الديموقراطي في اطار الوحدة الوطنية والسلم الاهلي. هذه الموجة الوطنية العارمة، غير المسبوقة في التاريخ اللبناني، تجاوزت الاطارات السياسية والحزبية المتباينة، وباتت تشكل صمام الأمان الحقيقي للسلم الاهلي، ورافعة اساسية لمفهوم الوطنية والمواطنة.

ان الواجب والمصلحة يقتضيان المحافظة على هذه الانجازات الوطنية الاربعة وتطويرها بكل عناية واحساس بالمسؤولية:

أولا: المحافظة على انجاز التحرير برفعه الى منزلة الانجاز الميثاقى، واعتباره جزءا اصيلا من مفهوم السيادة والاستقلال. وهذا الامر يتطلب، من بين ما يتطلب، التزام جميع القوى السياسية اللبنانية رفض الاساءة للمقاومين تحت أي ذريعة، ولا سيما ذريعة "الارهاب". ان استمرار مزارع شيعا تحت الاحتلال الاسرائيلي، وفي عهدة القرار 242، مع استمرار الالتباس حول لبنانيتها، كل ذلك يشكل عائقا موضوعيا يحول دون الاجماع على اكتمال التحرير ويضع لبنان في مواجهة مع الفهم الدولي للقرار 425، لذلك نطالب الحكومتين اللبنانية والسورية بالمسارعة الى توثيق هوية هذه الاراضي وفقا للأصول والاجراءات المعتمدة في القانون الدولي بشأن ترسيم الحدود، كما نرى ان من واجب المقاومة الاسلامية الاعلان الصريح عن أنها لا تتطلع الى أي دور يتجاوز حدود لبنان ويتعارض مع الاجماع اللبناني.

ان سلاح المقاومة في رأينا هو شأن لبناني بامتياز، ينبغي معالجته وفق روح اتفاق الطائف بمعزل من المداخلات الخارجية.

على صعيد آخر، لا نرى اي ارتباط وظيفي بين سلاح المقاومة اللبنانية وسلاح المخيمات الفلسطينية. فهذا الاخير تنتفي الحاجة اليه مع عودة الدولة اللبنانية الى الاضطلاع بمهامها

الامنية والسيادية فعليا بعد اتفاق الطائف. ان أمن المخيمات الفلسطينية هو جزء من أمن المناطق اللبنانية الاخرى، وينبغي معالجته بالتفاهم المباشر بين الحكومتين اللبنانية والفلسطينية ضمن سيادة القانون اللبناني كما نص اتفاق الطائف، وكما أقر بذلك أخيرا رئيس السلطة الفلسطينية ورئيس منظمة التحرير السيد محمود عباس، كل ذلك لا ينطوي على أي علاقة شرطية مع حقوق اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، المدنية والانسانية، التي ينبغي ان يتمتعوا بها ليس فقط وفقا لشرعة حقوق الانسان، بل ايضا بما يتناسب مع روح الاخوة والتقدير المتبادل.

ثانيا: التعاطي مع انسحاب الجيش السوري وأجهزته الاستخبارية من لبنان باعتباره المدخل الضروري لتصحيح العلاقات اللبنانية - السورية، على قاعدة اقصى درجات التعاون والتضامن، وأوضح صور السيادة والاستقلال.

ثالثا: المحافظة على الانجاز المتمثل في الإجماع الوطني على مرجعية اتفاق الطائف، وذلك بالشروع في حوار وطني معمق، لجلاء مضامينه الميثاقية ورفع الالتباسات التي لحقت به نتيجة التطبيق الكيفي.

رابعا: المحافظة على الانجاز الوطني المتمثل في النهضة الشعبية المباركة التي أحييت الامل في نفوس اللبنانيين، وذلك باحترام ارادة الناس، والذهاب من دون تباطؤ الى انتخابات نيابية، ديموقراطية حرة ونزيهة، مبرأة من أي ضغط او تلاعب، تفضي الى صورة تمثيلية صادقة.

ان الوفاء للبنان يقتضي منا الاصرار مع جميع اللبنانيين على معرفة الحقيقة، كل الحقيقة، حول اغتيال الرئيس الحريري، من خلال تحقيق دولي مستقل.

ان السيادة والاستقلال في لبنان مرتبطان ارتباطا وثيقا بالوحدة الداخلية، وهذه الوحدة لا تقوم الا على الاسس الميثاقية ومبدأ الشراكة في الوطن والمصير. لقد عرقلت اعوام الوصاية وممارسات "الدولة الامنية" مسيرة المجتمع اللبناني، نحو الوفاق الوطني وبناء الدولة والاطمئنان الى المستقبل، وها نحن اليوم، افرادا وجماعات، أمام فرصة تاريخية لتجسيد صورتنا الذاتية والجماعية في اطار الانتماء اللبناني بقرار حر نابع من ارادتنا.

في هذا السبيل، نتوجه الى عقد لقاء شيعي عام برفقة العلامة السيد محمد حسن الامين، في 21 نيسان الجاري، ليقول هذا اللقاء كلمته حول انتمائه الشيعي في اطار الوطن اللبناني وتحت مرجعية وثيقة الوفاق الوطني. كما نأمل في ان يطلق هذا اللقاء دينامية تفاعل وحوار داخل الطائفة الشيعية وفي علاقتها مع الشركاء في الوطن، وهو ما يليق بتاريخ الطائفة الشيعية في اطار الاستقلال اللبناني، هذا التاريخ الموسوم بالتنوع والديموقراطية والولاء للبنان".